



## كلمة الامين العام لمركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب محمد صفا في ندوة حالة حقوق الانسان في المنطقة العربية

لا يمكن الحديث عن حالة حقوق الانسان في المنطقة العربية من دون التطرق الي الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فحقوق الانسان ليست معزولة عن هذه الاوضاع : ويمكن تلخيص سمات الوضع في المنطقة بما يلي .

- 1 تهميش القضية الفلسطينية بعد أن كانت القضية الأساسية وجوهر الصراع في المنطقة .
  - 2 بروز موجة فاشية ارهابية تنتشر بالدين والعودة الى عصور التوحش والهمجية
  - 3 انهيار الكيانات الوطنية لمعظم البلدان العربية واستتراء النزاعات الطائفية والمذهبية والقبلية
  - 4 التراجع الخطير عن كل المكتسبات التي حققتها حركة حقوق الانسان في نضالها القاسي والعنيد خلال السنوات الأخيرة سواء على صعيد المرأة أو الحريات الشخصية والدينية والثقافية حيث لا تقتصر حالة حقوق الانسان على الحقوق المدنية والسياسية بل تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي غابت عن برامج المنظمات الحقوقية والانسانية
- ففي منطقتنا 97 مليون عربي أمي ثلثهم من النساء من أصل 345 مليون نسمة أي 27% من مجموع السكان و 6 ملايين طفل خارج الدراسة وبالطبع لقد ارتفعت هذه النسبة بعد العدوان السعودي علي اليمن وموجات اللاجئين في سوريا والعراق واعلى نسبة بطالة في العالم هي في منطقتنا 20 مليون عامل عاطل عن العمل من اصل 151 مليون من القوي العاملة إضافة الي وجود 250 ألف مشعوذ ينشرون الجهل والسحر والخرافات .
- لا توجد قوانين انتخابية ديمقراطية بل قوانين تفصل على مقياس القوي الحاكمة المتسلطة وتغيب المحاسبة والمراقبة وينتشر الفساد الشامل والمجالس الموجودة اقرب الي التعيين منه الي الانتخاب الديمقراطي .
- لا يوجد قضاء مستقل ولا قوانين مدنية تركز المواطنة بل لكل طائفة قوانينها واحوالها الشخصية ولبنان ال 17 طائفة هو النموذج .
- المرأة مازالت الفئة الاجتماعية الضعيفة المهمشة في الحياة السياسية وعرضة لابتساع ممارسات العنف الجنسي والاعتصاب ناهيك عن الاوضاع المزرية للاطفال وغياب الضمانات والحماية لطفولتهم .
- في معظم البلدان العربية يمارس الاعدام كسياسة انتقامية بحق المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الانسان والمملكة السعودية الرائدة في تنفيذ هذه العقوبة المقيتة للانسانية ويمارس



التعذيب بشكل واسع في السجون العربية حيث قضى المئات في أقبية التعذيب بحق المواطنين والمعارضين وينتشر الأخفاء القسري سواء أثناء الحروب الاسرائيلية ضد البلدان العربية أو على أيدي الانظمة الاستبدادية التي تلجأ إلي إخفاء المناضلين في غياهب الموت والعزلة ، مع الاشارة ان معظم البلدان العربية لم توقع على الاتفاقيات الدولية سواء اتفاقية الحماية من الاختفاء القسري أو البروتوكول الاختياري لاتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب أو البروتوكول الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية او غيرها فيما يتعلق بالمرأة أو باليد العاملة أو نظام الرق الذي يمارس في بلدان الخليج وخاصة في السعودية وقطر ولبنان .

اما حقوق اللاجئين وخاصة الفلسطينيين فإنهم يفنقرون الى ابسط الحقوق الانسانية والاجتماعية وتنتشر الكراهية والعنصرية بحقهم وحق النازحين السوريين والعراقيين .

معرضة هو غيظ من فيض حالة التردي لحالة حقوق الانسان في المنطقة العربية والمشهد البحراني اليوم هو المثال الصارخ علي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، فحيث لاتوجد عصابات ارهابية تقتل وتذبح وتهجر توجد شبه حكومات لا اغالي القول انها حكومات داعشية بامتياز تمارس الارهاب المنظم والمجنون بحق شعوبها . فتكم الافواه وتسحب الجنسيات وتصادر كل مظاهر الحياة المدنية والانسانية بما فيه الحق في اقامة الشعائر الدينية وهو مالم نشهده في أشد العصور ظلما واضطهادا . هذا الارهاب المجنون والمنفلت من عقاله والذي تجسد البارحة بسحب جنسية أعلى مرجع ديني للطائفة الشيعية الكريمة الشيخ عيسي قاسم ماكان ليتم لولا الحاضنة العربية للقمع السعودية والدعم الاستعماري لحكومات شبه بها انها حكومات .

ان وصول القمع الي اعلي درجات الاستبداد والمس بمكونات الانسان بكرامته وعقلته وتفكيره ومشاعره تفرض علي المدافعين عن حقوق الانسان الانتقال الى مرحلة جديدة في نضالهم لان عهد النضال الحقوقي التقليدي حيث النداء العاجل مع اهمية قد فقد تأثيره . وضافت المسافات بين الحقوقي والسياسي وبات علي المدافعين عن حقوق الانسان أن يعيدوا النظر ببرامجهم وشعاراتهم وتشخيص اوضاعهم الراهنة بدقة حيث لاختيار امامنا إلا أن نكون جزءا من نضال شعوبنا من أجل التغيير الديمقراطي السلمي لبناء الدولة المدنية الديمقراطية النقيض لكل المشاريع الطائفية والمذهبية، وحق العودة للشعب الفلسطيني في اقامة دولة الديمقراطية المستقلة .

مجلس حقوق الانسان جنيف 21 \ 6 \ 2016